



تواصل الإنفاق على المشروعات التنموية المستدامة.. تقرير «الأصمخ»:

«موازنة 2023» تخدم قطاعي العقارات والخدمات

المربيعة الواحدة. وأضاف التقرير: أن متوسط سعر القدم المربعة في منطقة الخور استقر عند 210 ريالاً للقدم المربعة، وسجل في منطقة الخيسة 295 ريالاً، وسجل في منطقة أم صلال محمد 290 ريالاً، وفي منطقة أم صلال على 260 ريالاً للقدم المربعة.

الشقق السكنية والفلل

وبالعودة إلى أسعار الفلل والشقق السكنية أوضح تقرير شركة الأصمخ للمشاريع العقارية أن متوسط أسعار الشقق السكنية في منطقة لوسيل للشقة المكونة من غرفة نوم واحدة 1,1 مليون ريال، و 1,3 مليون ريال للشقة المكونة من غرفتي نوم، و 1,9 مليون ريال للشقة المكونة من ثلاث غرف نوم، وأشار التقرير إلى أن الأسعار تختلف حسب المنطقة والمساحة وموقع الشقة في العمارة السكنية.

كما أشار التقرير إلى أن متوسط سعر المتر المربع في الشقق الكائنة بالخليج الغربي بالأبراج المترعرعة يقدر بـ 11 ريالاً، وهناك معطيات معينة قد ترفع السعر قليلاً متعلقة بـ «موقع الشقة والإطلالة داخل البرجين».

أما أسعار بيع الشقق الجديدة في مشروع اللؤلؤة فيترواح بين 12,000 و22,000 ريال قطري للمتر المربع الواحد، وذلك حسب المطور العقاري.

وعلى صعيد أسعار الفلل يبين تقرير «الأصمخ» أن أسعار الفلل تتفاوت من منطقة إلى أخرى، وقال التقرير: إن متوسط أسعار الفلل في منطقة الدوحة والثمامنة وروضه المطار وعين خالد تقدر تقريباً بـ 3,6 مليون ريال مساحة متوسط حجمها بين 400 إلى 500 متر مربع للفيلا الواحدة. مشيراً إلى أن هذا السعر ينطبق أيضاً على الفلل في منطقة الغرافة واللقطة والريان وام صلال وأرخوى لذات المساحة السابقة.

وأضاف التقرير: إن أسعار الفلل تنخفض كلما اتجهنا شمالاً حيث يبلغ سعر الفيلا في منطقة الخور والذخيرة وما حولها لذات المساحة قرابة 2,2 مليون ريال.

والبيان حافظنا على النشاطات الكبيرة في التعاملات من حيث عدد الصنفقات المتفاضة واحتلت المرتبة الأولى والثانية على التوالي، وأشار التقرير إلى أن متوسط عدد الصنفقات المتفاضة في اليوم الواحد بلغت نحو 8 صنفقات تقريباً.

وعلى صعيد أسعار القدم المربعة للأراضي والتي نفذت عليها صنفقات خلال الأسبوع الثالث من ديسمبر الحالي، بين المؤشر العقاري لشركة «الأصمخ» بأنها شهدت تبايناً في الأسعار، موضحاً أن متوسط أسعار العرض للقدم المربعة الواحدة في منطقة المنصورة وبين درهم بلغ 1,380 ريالاً، وسجل في منطقة النجمة 1,320 ريالاً.

ويساهم في تعزيز حركة الانشاء والبناء في تلك المناطق وهذا سيؤثر على نشاط القطاع العقاري بالإيجاب في تلك المناطق كما سيساهم بازدياد الطلب على تلك المناطق.

ويوضح التقرير أن الموازنة ستعكس مسيرة التنمية لدعم رؤية قطر الوطنية 2030، وستعزز السياسات التي تتبناها حكومة قطر لتنفيذ استراتيجيتها التنموية الوطنية خلال المرحلة المقبلة من خلال دعم البنية التحتية للدولة وتنفيذ المشاريع التنموية، في كافة القطاعات.

وأكيد التقرير على أن خطة الموازنة الجديدة ستتصبب في صالح القطاع العقاري من خلال التركيز على تطوير البنية التحتية واستكمال مشاريع تطوير الطرق والمدن المختلفة التي تقوم بها الدولة، لتكون قادرة على استيعاب التوسع المرتقب في الأنشطة الخدمية والإنتاجية، مما سينعكس إيجاباً على المشاريع الإنسانية المتعلقة في كافة القطاعات والتي ستساهم بنمو كبير في شركات العقارية القطرية.

وأضاف التقرير: إن متوسط سعر القدم المربعة سجل في منطقة الثمامنة سعر 400 ريال للقدم المربعة الواحدة، واستقر متوسط سعر القدم في منطقة المطار العتيق عند 870 ريالاً للعقارات.

كما أشار مؤشر الأصمخ العقاري إلى أن سعر القدم المربعة سجل في منطقة العزيزية 365 ريالاً كما سجل في منطقة أم غويلينا سعر 1,350 ريالاً للقدم المربعة الواحدة.

وقال التقرير: إن متوسط سعر القدم المربعة سجل في منطقة اللوكرة على مستوى كل من (الوكرة/ عمارات) (الوكرة/ فلل)، 590 ريالاً، و 275 ريالاً على التوالي.

وقال تقرير شركة الأصمخ للمشاريع العقارية إن متوسط سعر القدم المربعة في منطقة الوكير سجل سعر 1,450 ريالاً، وسجل متوسط سعر القدم المربعة عن إدارة التسجيل العقاري في وزارة العدل للأسبوع الممتد من 11 إلى 15 ديسمبر الحالي، حيث سجلت عدد

الصفقات العقارية 41 صفة، ولفت التقرير إلى أن قيمة تداولات العقارات وصلت إلى نحو 406,662 مليون ريال.

وأوضح التقرير أن بلديتي الدوحة والتقنيات العالمية وتشجيع الاستثمارات الوطنية، مما سيؤدي إلى ازدياد النمو في الشركات العقارية القطرية، بالإضافة إلى شركات المقاولات الوطنية.

الدوحة - لوسيل

قال تقرير شركة الأصمخ للمشاريع العقارية إن الموازنة العامة للدولة 2023 تشير إلى أن إجمالي المصروفات المخطط لها تبلغ 199 مليار ريال.

وأضاف: أن الموازنة العامة للدولة للعام 2023، تؤكد أن الدولة تواصل التركيز على قطاعي التعليم والصحة، إذ تقدر مخصصات قطاع التعليم بنحو 18,1 مليار ريال، حيث ستساهم هي توسيع وتطوير المدارس والمؤسسات التعليمية، إلى جانب ذلك تم تخصيص مبلغ 21,1 مليار ريال لقطاع الصحة، تتضمن المزيد من المشاريع والبرامج التطويرية لارتفاع خدمات الرعاية الصحية المقدمة.

وأوضح التقرير أن الإنفاق على هذين القطاعين من شأنه أن يساهم في تعزيز الأعمال للشركات الخاصة في مجال البناء والتطوير، وهذا سيساهم في تعزيز النمو للشركات المنتجة لمواد البناء في قطر كالحديد والأسمنت.

كما بين التقرير أن الموازنة خصصت مبلغ 63,9 مليار ريال للمشروعات الرئيسية من إجمالي مصروفات الموازنة العامة لعام 2023، لتؤكد الموازنة بذلك إلى استمرار الدولة في استكمال المشاريع العامة وفق الخطط والاستراتيجيات المعدة مسبقاً. وستحظى مشاريع البنية التحتية، وتطوير أراضي المواطنين، ومشاريع تطوير الخدمات العامة من صحة وتعليم بأولوية الإنفاق.

وفيما يخص تطوير المناطق القائمة وأراضي المواطنين الجديدة، قال التقرير: إن هذه المشاريع تأتي على أعلى قائمة تلك المشروعات، حيث تعمل الجهات المعنية الانتهاء من تنفيذ البنية التحتية للعديد من القسائم الخاصة لأراضي المواطنين في مناطق مختلفة من الدولة وفقاً لجدول زمني، بالإضافة إلى تطوير محطات الصرف ومعالجة المياه والضخ وشبكات تصريف مياه الأمطار في عدة مناطق.

وأوضح التقرير أن هذا الإنفاق سيدعم قطاع العقارات، وخاصة أن التوجيهات تشير إلى دعم مشاركة القطاع الخاص في مشاريع التنمية وتوفير مناخ استثماري محفز قادر على جذب الأموال